الموتر الواحد واما ان هذه الصلة تؤدي الى ان الخبر عن الموصول
حسن البنا اولا تؤدي اليه فيما لا يعتد به حال التعظيم لمن ترى الكلام
قلت سألنا شيئا من رفع الشاكان المعرض سعظيم البنا ما فيا على
حاله ولا اما فيه بالمعنى الذي ذكره قطعا واجرى (اي الجمع) هذا الاعتراض
في جميع ما سئلنا ما حمل الجبا في ذريعة اليه تحصل بدون الاما
لعا بعظيم يشعب على حاله في قولنا قد حسن الدين كذبوا شعبا
بل الذي يسفاد منه بعظيم وتوسل به اليه هو نسبة الحسران الى الكذب
وكذلك اهانة الضيف تقابل من عدم معرفة المضيف واهانة الشيطان
من حسران من يتبعه وعصيان رواد الجبه من ضرب الدف مهاجن
بان جميع هذه المعاني لا يمكن تحصيلها من مجموع الكلام او من نفس
الموصول مع صلته والاول هو المسعى عن اعتبار الجبا واما الثاني فتوقف
على اعتبار الجبا قطعا سلا بعظيم يشعب عليه لم وجه التعريض يحصل
من مجموع الكلام اعني نسبة الحسران الى المكذب ولا حاجة في ذلك الى اعتبار
الجبا ومن نفس الموصول ايضا بان نعتبر اما وه الى ان الخبر من حسن الجيمة
والحسران فتوصل بذلك الى التعريض سعظيم ولو لم نعتبر هذا للزم
لم يكن لكان نقيضا اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا شك ان الكلام الذي
يكون الموصول من جملته فاندفع الاعتراض قوله ان الذي ملح السلطان
فعبيرها اهانة السلطان كما مر قوله ان التي ضرب بسالج ضرب الدف
بالكوفة كنا نعم الجارية تسمى سالجا وكانت بالكوفة وكن فرن الجند لكثرة اقامة
جند كزي بها ومعنى غالت اهلكت والمراد بالغول المهلك والغول
موت سماوي قوله حتى كانه برهان عليه ولذلك لان ضرب الدف في
مكان المهاجن معلول لزوال الجبه عن وسوت المعلول يستدعي ثبوت علته

وفيه ان هذا اذا كانت العلة منحصرة في هذا المعين اللهم
الا ان نقول ضرب الدف في مكان المهاجن بالاحسان معلول لدوال الجبه
لا لغير عادة ولو ادعاء قوله وظهر الفرق اشارة الى سقوط اعتراض
المصنف بانه لا يظهر فرق بينهما قوله اكمل بيان وافاد بقوله
لاشتراك الحسبة ووضع البداءة لا اشتباه ولا استراك حقيقة
على ان العلم وان كان مدلوله وان كان حوشيا ما تعين الشوكة الا اذا ريها
يكون منشورا والاحضار المبهم فضلا عن كامله وبالجملة فمدلول
اتم الاشارة بالعلم والعين وما يساويه بالقلب فقط ولهذا ذهب بعضهم
الى انه اعرف المعارف فان قيل على ما ذهب اليه
سيبويه واتباعه واختاره الشارح في الشرح من اعرفية المضمرات
لم لا يجوز ان يكون التعيين للاكمل بالمضمر لا تم للاشارة اجيب
بان المراد التعيين مما يكون مظنة الاشتباه والاستراك ولا يكون محل
التكلم والخطاب والغيبة قوله او حال من الضمير يكون معرفة
لان المعنى والعامل معنى الاشارة هذا او اليه وجعل هو حالا
موكدة بناء على اشتهار ذلك او هو ولي مقام المدح وفي محاسنه معلى
بعود او من نسل سيبان جالس صاحب فرد او من المسكر في فرجا
قوله لان قد الفرق في الحضر كانه يلمح الى قول المعربين
الموجودون بعد نادرا وبه لا يحضرون وقد الفرق في الحضريين
قوله وهو راجع على اصل المراد والضمير راجع الى بيان
للعرب وحاصل ما يستفاد منه من هذا الكلام ان مقصود المتكلم
قد يكون حكما على مسند اليه بشيء ان يذكر ويعبر عنه بشيء يوجب
تصوره باي وجه كان العرب في هذا المحل راعوا على اصل المراد واصل

Copyright © King Saud University